

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/4/CUB/1
4 November 2008

ARABIC
Original: SPANISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة

جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق
قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

كوبا*

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

(A) GE.08-16671 200109 210109

المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - المنهجية وعملية التشاور.....
٣	ثانياً - نبذة تاريخية موجزة.....
٤	ثالثاً - النظام السياسي في كوبا.....
٧	رابعاً - النظام القضائي في كوبا.....
٨	خامساً - الحقوق المدنية والسياسية.....
١٢	سادساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....
١٥	سابعاً - حماية حقوق المواطنين.....
١٦	ثامناً - نظام السجون.....
١٨	تاسعاً - تعاون كوبا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.....
١٩	عاشراً - العوائق والمشاكل.....
٢١	حادي عشر - الاستنتاجات.....

أولاً - المنهجية وعملية التشاور

- ١- هذا التقرير حصيلة عملية شملت عدداً كبيراً من الوزارات ومؤسسات الحكومة والدولة والبرلمان وأكثر من ٣٠٠ منظمة غير حكومية وهيئات أخرى معنية. ونسقت وزارة الشؤون الخارجية الفريق الوطني الذي أنشئ لإجراء عملية التشاور الواسع والشامل التي أفضت إلى اعتماد هذه الوثيقة.
- ٢- ولا يشمل نطاق هذا التقرير الإقليم الذي تحتله القاعدة البحرية الأمريكية في غوانتانامو، والذي حُرِّم الشعب الكوبي من ممارسة السيادة عليه وأقيم داخله مركز الاحتجاز التعسفي والتعذيب المدان عالمياً.

ثانياً - نبذة تاريخية موجزة

- ٣- بانتصار الثورة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، حقق الشعب الكوبي الاستقلال الحقيقي واستطاع إيجاد الظروف المؤاتية للتمتع الكامل والشامل بجميع حقوق الإنسان. ومكّنت التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العميقة من التخلص من مظاهر الحيف البنيوية الموروثة عن الحكم الاستعماري والاستعماري الجديد في كوبا. وأُرسيت قواعد مجتمع ديمقراطي وعادل وشامل ومنصف ورؤوف وتحقق التقدم المطرد.
- ٤- عندما انتصرت الثورة، وجدت كوبا نفسها في حالة من التبعية الكاملة والمطلقة للولايات المتحدة ومن التخلف والفساد والتلاعب السياسي والإداري وسوء التغذية المزمن والاحتجاز التعسفي والتعذيب وحالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء والأمية والخدمات الصحية المتردية وغير الكافية وتفشي الفقر والتمييز ضد المرأة والعنصرية؛ باختصار، الحرمان المطلق من الحقوق الفردية والجماعية.
- ٥- وأنشأ الشعب الكوبي، بمحض إرادته السيادية، نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على النحو المكرس في دستور عام ١٩٧٦. وفعل ذلك في ضوء إخفاق النماذج والصيغ المتعاقبة التي فرضتها القوى التي كانت تسيطر على كوبا. ولقد عانى من تجارب مهينة: التدخل العسكري، والتدخل المتواصل من جانب الولايات المتحدة في شؤون كوبا، والأثر المدمر لاتفاقات التجارة الحرة المحققة بشكل واضح، وأهبار ما يسمى بالديمقراطية البرجوازية الليبرالية. وفرضت حكومات الولايات المتحدة، بتواطؤ الأقلية الحاكمة الكوبية الفاسدة التابعة لها، دكتاتوريات وحشية لمنع الشعب الكوبي من ممارسة حقه في تقرير المصير.

- ٦- وباشر الشعب الكوبي مشروعه من أجل الحرية والتضامن والعدالة الاجتماعية في ظل مواجهة سياسة قوامها العداء الشديد والعدوان والحصار من جانب الإدارات الأمريكية المتعاقبة. وما فتئت كوبا تعاني الآثار السلبية لما تشنه الولايات المتحدة عليها من حرب اقتصادية وغزو من المرتزقة واعتداء إرهابي.

- ٧- لقد عرفت كوبا ولا تزال عملية تغير دائم وعميق وهي تعمل من أجل تحسين النظام الاشتراكي الذي اعتمده شعبها وبنائه، وتسعى إلى إنشاء مجتمع أكثر عدلاً وحرية واستقلالاً ورأفة ومساواة وإنتاجية يكفل النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة ويطور قدر ما يستطيعه الإنسان الطبيعة الديمقراطية لمؤسساته وقوانينه وسياساته وبرامجه، التي هي في طبيعتها متوخاة لمصلحة الشعب وشاملة.

ثالثاً - النظام السياسي في كوبا

- ٨- يقوم نظام كوبا الديمقراطي على مبدأ "حكم الشعب للشعب من أجل الشعب". ويشارك الشعب الكوبي في ممارسة الحكم ويراقب الحكومة بنشاط من خلال مؤسساته السياسية والمدنية وفي إطار قوانينه.
- ٩- وكوبا دولة اشتراكية مستقلة وذات سيادة للعمال المنظمين تنظيمًا جماعياً لما فيه خير الجميع في إطار جمهورية متحدة وديمقراطية، من أجل التمتع بالحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والرفاه الفردي والجماعي والتضامن البشري.
- ١٠- والسيادة مخولة للشعب، الذي تنبع منه سلطة الدولة كلها. وتمارس هذه السلطة بشكل مباشر أو عبر جمعيات الشعب وغيرها من هيئات الدولة التي تستمد سلطتها من تلك الجمعيات.
- ١١- ويعكس نظام كوبا السياسي إرادة شعبها. فهو مشروع كوبا بحق، يستند إلى تاريخها الثري من الكفاح من أجل المساواة والتضامن بين الرجل والمرأة ومن أجل الاستقلال والسيادة وعدم التمييز والوحدة والمشاركة، وسلطة الشعب والعدالة الاجتماعية.
- ١٢- وفي عام ١٩٧٦، أقر الدستور الاشتراكي في استفتاء عام شهد إقبالاً بلغ نسبة ٩٨ في المائة من مجموع المصوتين، صوت ٩٧,٧ في المائة منهم لصالحه. وقد مكّن ذلك من ترسيخ الإطار المؤسسي لكوبا وذلك، ضمن جملة أمور، بإنشاء هيئات سلطة الشعب.
- ١٣- وفي عام ١٩٩٢، وطد إصلاح للدستور وللنظام الانتخابي الكوبي الأسس الديمقراطية لهذا النظام ومكّن، ضمن جملة أمور، الانتخاب المباشر للنواب في الجمعية العامة وللمندوبين في جمعيات المحافظات بالاقتراع السري. ويدل ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات على تأييد الكوبيين الهائل لنظامهم السياسي^(١). وعُدّل الدستور مرة أخرى في عام ٢٠٠٢، بأصوات ما يربو على ٨ ملايين كوبي، ما أكد بالتالي، وإرادة الأغلبية الساحقة من الشعب، الطابع الاشتراكي للثورة الكوبية.
- ١٤- ويتألف جهاز الدولة الكوبية من هيئات تشريعية وتنفيذية وإدارية وقضائية ومالية وهيئات للمراقبة والدفاع. ولدى كل مجموعة من الهيئات مهمة محددة في جهاز السلطة.
- ١٥- والجمعية الشعبية الوطنية، وهي هيئة تمثيلية ذات غرفة واحدة، هي الهيئة العليا لممارسة سلطة الدولة. وتمثل وتعكس الإرادة السيادية للشعب برمته، وفقما تنص عليه المادة ٦٩ من الدستور. وهي الهيئة الوحيدة في كوبا التي تتمتع بسلطة تمثيلية وتشريعية.
- ١٦- ومجلس الدولة هو هيئة الجمعية الشعبية الوطنية التي تمثلها أثناء فترة ما بين الدورات، وتنفذ قراراتها وتؤدي واجبات أخرى يسندها إليها الدستور. وتمثل الدولة الكوبية على أعلى مستوى وطنياً ودولياً.
- ١٧- ومجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية لأعلى مرتبة ويشكل حكومة الجمهورية.

١٨- وينشأ مجلس الدفاع الوطني ويُعدُّ في وقت السلم لقيادة البلد في ظروف الحرب أو أثناء الحرب أو في حالة تعبئة عامة أو حالة طوارئ. وينظم القانون شؤون المجلس التنظيمية وأنشطته وفقاً للمادة ١٠١ من الدستور.

١٩- وتبوع من الشعب مهمة إقامة العدل التي تضطلع بها باسمه محكمة الشعب العليا والمحاكم الأخرى المنشأة بحكم القانون.

٢٠- ومكتب المدعي العام للجمهورية هو هيئة الدولة التي تتمثل مسؤولياتها الرئيسية في رصد سيادة القانون ودعمها ومباشرة الإجراءات الجنائية باسم الدولة.

٢١- والجمعيات الشعبية على صعيد المحافظات والبلديات التي أنشئت داخل الفروع السياسية - الإدارية التي قُسم إليها البلد هي أعلى الهيئات المحلية لممارسة سلطة الدولة. فهي تملك أعلى سلطة لممارسة المهام المخولة للدولة في الأقاليم الخاضعة لكل منها على حدة. وثمة ١٦٩ جمعية بلدية تضم ٢٣٦ ١٥ مندوباً، معظمهم ليسوا مهنيين محترفين وجميعهم منتخبون بتصويت الأغلبية لولاية مدتها سنتان ونصف.

٢٢- وليست هيئات السلطة الشعبية التجسيد الوحيد للديمقراطية في كوبا. ذلك أن كوبا تُشجّع أشكالاً أخرى من الديمقراطية المباشرة فضلاً عن ثقافة تشاركية تشمل المنظمات الاجتماعية والشعبية التي تمثل تعددية المجتمع الكوبي. ولا تُتخذ القرارات المهمة إلا عندما يتحقق التوافق الاجتماعي على أوسع نطاق.

٢٣- وتتعرف الدولة الكوبية بالمنظمات الشعبية والاجتماعية المنبثقة عن أشكال الكفاح التاريخي لشعبها وتشجعها، وتجتذب تلك المنظمات شتى قطاعات السكان وتمثل مصالحهم الخاصة وتُشركهم في مهام بناء المجتمع وتوحيده والدفاع عنه.

٢٤- والخصائص الأساسية للنظام الانتخابي الكوبي هي:

(أ) السجلات الانتخابية العامة، مع التسجيل التلقائي والعام مجاناً لجميع المواطنين الذين تبلغ أعمارهم ١٦ سنة فما فوق ممن يحق لهم التصويت؛

(ب) التسمية المباشرة للمرشحين في التجمعات الانتخابية؛

(ج) عدم وجود أي حملات انتخابية متسمة بالتمييز ومستهدفة للربح ومكلفة؛

(د) الشفافية - تُعزز الأصوات علناً؛

(هـ) اشتراط تأييد الأغلبية - يلزم المرشح كي يُنتخب الحصول على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات السليمة المدلى بها؛

(و) الإدلاء بصوت حر ومتساو وسري. فمن حق جميع المواطنين الكوبيين أن يصوتوا وأن يُنتخبوا، ما عدا في الحالات التي ينص عليها القانون. وبما أنه لا توجد أي قوائم حزبية، فإن المقترعين يصوتون مباشرةً على المرشح الذي يختارونه؛

- (ز) جميع أعضاء الهيئات التمثيلية لممارسة سلطة الدولة يُنتخبون ويجوز إعادة انتخابهم؛
- (ح) يخضع جميع المنتخبين للمساءلة في فترات منتظمة ويجري استدعاؤهم في أي وقت من فترة ولايتهم؛
- (ط) لا يحصل النواب والمندوبون على مقابل نظير أدائهم لواجباتهم؛
- (ي) ارتفاع معدل إقبال المصوتين - ٩٦,٨٩ في المائة في انتخابات الجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٨؛
- (ك) يمثل البرلمان الكوبي أكبر مجموعة من قطاعات المجتمع. ذلك أن كل نائب يُنتخب عن كل ٢٠.٠٠٠ نسمة أو مجموعة يفوق عدد أفرادها ١٠.٠٠٠ شخص. وجميع الأقاليم التابعة للبلديات ممثلة في الجمعية الوطنية. فلا بد من أن يكون ما يصل إلى ٥٠ في المائة من النواب مندوبين يمثلون دوائرهم ويعيشون فيها؛
- (ل) تنتخب الجمعية الوطنية مجلس الدولة ورئيسه من بين النواب الأعضاء فيها. ورئيس مجلس الدولة هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة. وينبغي أن يجتاز رئيس الدولة والحكومة عمليتين انتخابيتين: الأولى لمنصب النائب ثم أخرى تُجرى في الجمعية الوطنية، بالاقتراع الحر السري المباشر كذلك؛
- (م) يملك المجتمع ككل حق اقتراح النصوص التشريعية، وليس ذلك حكراً على النواب. فيجوز للنقابات وللهيئات الطلابية والنسائية والاجتماعية ولفرادى المواطنين اقتراح القوانين، شريطة أن يحظى القانون المقترح في الحالة الأخيرة بدعم ما لا يقل عن ١٠.٠٠٠ شخص ممن يحق لهم التصويت؛
- (ن) تُعرض القوانين على النواب ويوافق عليها بأغلبية الأصوات. ولا يناقش قانون ما في جلسة علنية إلاّ عندما يتبين، عقب إجراء مشاورات متكررة مع النواب ومع أخذ مقترحاتهم في الاعتبار، أن أغليبيتهم تؤيد مناقشته والموافقة عليه. وتشمل هذه العملية، من حيث الممارسة مشاركة العموم في تحليل ومناقشة القضايا الاستراتيجية؛
- (س) لا توجد أية أحزاب سياسية في الانتخابات؛ ويتولى الشعب، إما بشكل مباشر أو عبر ممثليه، الدور الذي تضطلع به الأحزاب في البلدان الأخرى. ولا يضطلع الحزب الشيوعي بأي دور في العملية الانتخابية وإنما يشكل الضامن لجودتها وشفافيتها. وليس لزاماً أن ينتمي الشخص إلى الحزب الشيوعي الكوبي كي يترشح للانتخاب أو يُنتخب. ذلك أن ٣٤,٢٤ في المائة من أصل ١٥.٠٠٠ أو أكثر من مندوبي الدوائر ليسوا أعضاء في الحزب الشيوعي. يرشّح الأشخاص وينتخبون ممثلهم المحليين. ويرشّح النواب في الجمعية الوطنية والمندوبين في جمعيات المحافظات المندوبون في الجمعيات البلدية، وذلك عقب مشاورات مكثفة مع المنظمات الاجتماعية.
- ٢٥ - لا تدّعي كوبا أنها مجتمع بلغ درجة الكمال. إن الصفة الرئيسية للنظام السياسي الكوبي هي قدرته على التحسن المطرد حسب الاقتضاء بغية تحقيق مشاركة الشعب الكاملة والحقيقية والمنظمة في قيادة المجتمع وتوجيهه.

رابعاً - النظام القضائي في كوبا

٢٦- يشكل دستور جمهورية كوبا القانون الأسمى ويضع الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والحكومة. ويجدد مبادئ تنظيم هيئات الدولة وحقوق المواطنين الأساسية وواجباتهم وما يتمتعون به من ضمانات، وينص على الالتزام بالامتنال لها.

٢٧- كما يحدد الدستور مبادئ النظام الانتخابي الكوبي وإجراءات التعديل الكلي أو الجزئي للدستور. فإذا تعلق هذا التعديل بتركيبة الجمعية الوطنية أو مجلس الدولة التابع لها أو بصلاحياتها، أو بالحقوق والواجبات المكرسة في الدستور، توجب إقراره كذلك بأغلبية أصوات المواطنين المتمتعين بالحقوق الانتخابية في استفتاء تدعو إليه لهذا الغرض الجمعية الوطنية نفسها بمقتضى المادة ١٣٧ من الدستور.

٢٨- لا ينحصر نظام الحماية القانونية لحقوق الإنسان في كوبا في نص ما يرد في الدستور؛ فحقوق الإنسان مطبوعة ومكفولة بالقدر الواجب في نصوص أحكام موضوعية وإجرائية أخرى. فالقوانين والمراسيم بقوانين والمراسيم ومقررات مجلس الوزراء وقرارات الوزراء ورؤساء الهيئات المركزية التابعة للدولة كلها تحدد المنافع وتكمل المبادئ والحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور، وتحدد العلاقة فيما بين فرادى أفراد المجتمع وبين الأفراد والدولة.

٢٩- إن القانون رقم ٥٩ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ (قانون الإجراءات المدنية) والقانون رقم ٤٩ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ (قانون العمل) والقانون رقم ٨١ (قانون البيئة) والقانون رقم ١٤ لعام ١٩٧٧ (قانون حقوق التأليف والنشر) والقانون رقم ٢٤ لعام ١٩٧٩ (قانون الضمان الاجتماعي) والقانون رقم ١٢٨٩ لعام ١٩٧٥ (قانون الأسرة) والقانون رقم ١٦ لعام ١٩٧٨ (قانون شؤون الأطفال والشباب) والقانون رقم ٦٢ لعام ٢٩٨٧ (القانون الجنائي) والقانون رقم ٧ لعام ١٩٧٧، في صيغته المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٤١ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (قانون الإجراءات المدنية والإدارية والمتعلقة بالعمل والاقتصاد) والقانون رقم ٥ لعام ١٩٧٧ (قانون الإجراءات الجنائية)، وغير ذلك من القوانين، تكمل كلها وتحدد ضمانات ممارسة جميع حقوق الإنسان في كوبا. كما أن المعاهدات الدولية الموقعة باسم الدولة الكوبية أو حكومتها تشكل جزءاً من نظام كوبا القانوني. وقد وقعت كوبا أو صدقت على الصكوك الدولية الرئيسية الملزمة قانوناً في مجال حقوق الإنسان^(١).

٣٠- وترصد الهيئات ذات المهام القضائية وتدعم سيادة القانون من خلال المراقبة عن كثب لضمان امتثال وكالات الدولة والمؤسسات المالية والاجتماعية والمواطنين للدستور والقانون والأحكام القانونية الأخرى.

٣١- ويضطلع النظام القضائي، الذي ترد أنظمتها في الفصل الثالث عشر من الدستور، المتعلق بمسألة "المحاكم وهيئة الادعاء"، بدور أساسي في حماية حقوق الإنسان. ويستوفي هذا النظام المعايير الدولية، ولا سيما مقررات مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمبادئ الأساسية المتعلقة باستقلالية القضاء، التي تنص، ضمن جملة أمور، على مبدأ الاستقلالية الجماعية والفردية للقضاة، الذين لا يدينون بالولاء إلا للقانون في أدائهم لدورهم كساهرين على إقامة العدل.

٣٢- وأضفت الدولة الكوبية الطابع المؤسسي على منظومة من الهيئات المستقلة، على رأسها المحكمة العليا، وهي هيئات جماعية تتلاءم مع عضويتها مع مجال اختصاصها وتكفل مشاركة شعبية واسعة في إقامة العدل. ويقوم النظام القضائي الكوبي على المبادئ التالية:

- (أ) منح الاستقلالية المطلقة للقضاة كأفراد ولنظومة المحاكم برمتها في مجال إقامة العدل؛
- (ب) البعد الشعبي للعدالة، ويتحقق أساساً بفسح مجال المهام القضائية لقضاة غير محترفين (قضاة غير متخصصين)، يجلسون جنباً إلى جنب مع القضاة المحترفين؛
- (ج) جميع القضاة، المحترفون منهم وغير المحترفين، يُنتخبون؛
- (د) تساوي الجميع المطلق أمام القانون؛
- (هـ) محاكم جماعية لإجراء جميع المحاكمات بصرف النظر عن الحالة القضائية أو طبيعة القضية؛
- (و) افتراض البراءة. فكل متهم بريء إلى أن يثبت العكس. ويقع عبء الإثبات على هيئة الادعاء؛
- (ز) كل المحاكمات علنية، باستثناء الحالات التي ينص عليها القانون؛
- (ح) جميع قرارات المحاكم قابلة للطعن وفقاً للقانون المنطبق في كل حالة؛
- (ط) لكل متهم الحق في الاستعانة بمحام.

خامساً - الحقوق المدنية والسياسية

٣٣- يبيّن الفصل السابع من الدستور، الذي يتعلق بمسألة "الحقوق الأساسية والواجبات والضمانات"، بشكل أساسي المبادئ والضمانات المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تتماشى والحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتتممها فصول الدستور الأخرى وأحكام القانون العادي.

٣٤- وتشمل الحقوق والضمانات المعترف بها في النظام القانوني الكوبي حق الشخص في الحياة والحرية وحرمة شخصه وسلامته؛ وحقه في ألاّ يحاكم أو يُدان إلاّ من قبل محكمة مختصة. بموجب القانون تكون قد أنشئت قبل وقوع الجريمة ومع مراعاة الشكليات والضمانات التي ينص عليها القانون؛ والحق في الاستعانة بمحام؛ والحق في عدم التعرض للعنف أو الضغط من أي نوع كان للإكراه على الإدلاء بشهادة؛ وتطبيق القانون الجنائي بأثر رجعي في الحالات التي يكون فيها ذلك في صالح المتهم؛ والالتزام بمراعاة القانون؛ والالتزام بالامتنال لأحكام المحاكم وسائر قراراتها النهائية؛ ورصد مكتب المدعي العام لسيادة القانون ودعمه لها.

٣٥- ووُضِع تصور النظام القانوني على أساس أنه شكل من أشكال حماية حقوق الإنسان، حيث يوفر بالفعل ضمانات لممارسة حقوق الإنسان والشعور العام بالأمان الذي لا تطالب به الصكوك الدولية فحسب وإنما يطالب به أيضاً الشعب الكوبي، الذي يعد ذلك تمتعه بتلك الضمانة أحد أعظم إنجازاته.

٣٦- وتقوم الضمانات في نظام العدالة الجنائية على المبدأ الأساسي المتمثل في كرامة شخص الإنسان واحترام وضعه باعتباره كائناً يخضع للقانون. وتشكل مبادئ الشرعية، وعدم تطبيق القوانين الجنائية الأشد قسوة بأثر رجعي، وافتراض

البراءة، والتعويض عن حيف القضاء، وعدم التمييز، وتحديد مدة الحكم، ومبادئ الأصول المرعية في المحاكمة جزءاً من القانون الجنائي. وتُجرى جميع المحاكمات الجنائية في كوبا شفويًا، مع كل الضمانات التي يتطلبها ذلك.

٣٧- وتشمل الضمانات المنصوص عليها في القانون العادي ما يلي: إلزام الموظفين الذين لهم صلة بالإجراءات الجنائية بتسجيل أي ملاحظات، سواء كانت في صالح المتهم أو لم تكن، وأخذها في الاعتبار في قراراتهم، وإعلام المتهم بحقوقه؛ وافتراس البراءة إلى أن تثبت الإدانة؛ وشرط المحاكمة على كل جريمة بصرف النظر عن شهادة المتهم أو زوجه أو أقاربه إلى حدود الدرجة الرابعة من قرابة الدم والدرجة الثانية من النسب، ما يعني أن قولاً ما يدلي به الشخص لا يلغي لوحده حتمية تقديم الأدلة اللازمة لإثبات الوقائع؛ وعدم جواز القبض على أي شخص إلا في الحالات التي يحددها القانون؛ ووفقاً للإجراءات التي ينص عليها؛ والضمانات المتعلقة بالاحتجاز وحقوق المحتجزين وواجبات الشرطة والمحقق والمدعي العام، وكذلك ما قد يلزم من التدابير الاحترازية؛ والحق في الاستعانة بمحام وصلاحيات ممثل الدفاع؛ وقضاء فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة في مؤسسة أو جناح غير تلك التي تُستخدم لقضاء الأحكام السالبة للحرية.

نقاط هامة أخرى

٣٨- حقوق المرء في الحياة والحرية والأمن على شخصه. إن هذه الحقوق في صميم إجراءات السلطات الكوبية وسلوك المجتمع ككل. ويعاقب القانون على كل تصرف يعرض سلامة الشخص البدنية وحياته للخطر. وتزداد المسؤولية الجنائية في الحالات التي تأتي فيها هذه الجرائم نتيجة إساءة استعمال للصلاحيات أو السلطة أو استغلال عجز شخص ما عن الاعتماد على نفسه. والعنف ضد الأشخاص ليس مجرد جريمة يعاقب عليها القانون بل تسعى السلطات إلى الوقاية منه من خلال تدابير أخرى تنقيفية وفرض قيود على استعمال الوسائل التي من شأنها تعريض حياة الأشخاص للخطر.

٣٩- عقوبة الإعدام. رغم أن هذه العقوبة منصوص عليها في القوانين الوطنية الكوبية، فإنها لا تُطبق إلا في حالات استثنائية جداً. فلا تصدرها المحكمة المختصة إلا في حالة أخطر الأنواع من الجرائم التي تنطبق عليها. ولا يجوز إصدار عقوبة الإعدام بحق من يقل عمرهم عن ٢٠ سنة أو على من كُنَّ حوامل وقت وقوع الجريمة أو في طور الحمل لدى صدور الحكم. وفي عام ١٩٩٩، أقرت الجمعية الوطنية القانون رقم ٨٧ الذي عدّل القانون الجنائي ونص بالأساس على المعاقبة بالسجن مدى الحياة على مختلف الجرائم عوض عقوبة الإعدام. ومنذ عام ٢٠٠٠، وباستثناء حالة واحدة حصلت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تمثلت سياسة كوبا في عدم تنفيذ أي عقوبة من هذا النوع. واستفادت في أيار/مايو ٢٠٠٨ مجموعة من المدانين المحكوم عليهم بالإعدام من تعديل الأحكام الصادرة في حقهم. وأدجت كوبا في قوانينها الضوابط التي حدتها الأمم المتحدة في هذا الصدد وتنفيذها بشكل كامل.

٤٠- حرية الدين. تحترم الثورة الكوبية كل الكنائس وجميع المعتقدات الدينية، دون أي تمييز من أي نوع. وتحمي الدولة الكوبية حرية العبادة، وينص الدستور على الفصل بين الكنيسة والدولة. وبمقتضى المواد ٨ و ٤٢ و ٥٥ منه، تعترف الدولة بحرية الدين (الحق في تبني معتقدات دينية أو تغييرها وفي التعبد، أو في عدم تبني أي معتقدات دينية وعدم التعبد) وتحترمها وتكفلها، وجميع المؤسسات الدينية منفصلة عن الدولة وتمتع كل المعتقدات بمعاملة متساوية.

٤١ - وأرسي الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٢ الطابع العلماني للدولة الكوبية. وتختار المؤسسات الدينية بحرية موظفيها وتعيّنهم في مختلف مناطق البلد؛ وتنظم عدداً هائلاً من الأنشطة الدينية على الصعيد المحلي والوطني والدولي وتلقى كتابات دينية وتستقبل ممثلين دوليين بانتظام.

٤٢ - وثمة نحو ٤٠٠ ديانة ومؤسسة دينية تتركز على معتقدات أتباعها. فبالإضافة إلى الكاثوليكية ومختلف الكنائس البروتستانتية والإنجيلية، تتمثل الديانات المهمة الأخرى الموجودة في كوبا في الديانات الأفريقية والروحانية واليهودية وكنيسة شهود يهوه. ولديها كلها كنائس ودور عبادة يمكن فيها لأتباعها ممارسة شعائر دينهم، وهم يقومون بذلك بانتظام ودون أي عائق. وقبل انتصار الثورة، كان العديد من هذه الديانات محظوراً، رغم كثرة أتباعها. واعترفت بها الثورة وألغت جميع الأحكام القانونية التي كانت تشكل تمييزاً ضد المتدينين أو تعاقبهم نظراً لعقيدتهم الدينية.

٤٣ - وتوفر الدولة التعليم العام. وهو مجاني وقائم على الاكتشافات والفوائد العلمية. والآباء أحرار في توفير تنشئة دينية وأخلاقية لأبنائهم تعكس معتقداتهم؛ ويمكن أن يتخذ ذلك شكل تعليم ديني في البيت أو في المعاهد الدينية.

٤٤ - حرية الرأي والتعبير والصحافة. تعترف المادة ٥٣ من الدستور بهذا الحق لجميع المواطنين. والشروط المادية لممارسته أساسها مستوى التعليم والثقافة العالي وكون الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما وغيرها من وسائل الإعلام في ملكية المجتمع.

٤٥ - ويجري النقاش على نطاق واسع في كوبا بشأن مواضيع من جميع الأنواع تتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على صعيد الدولة والعالم. ويُشجّع النقاش والإبداع الفني في الدوائر الفكرية والثقافية والأكاديمية، ويتجلى هذا الأمر في تنوع المنشورات وطائفة الإنتاجات الفنية المتاحة لعامة الجمهور. وفي عام ٢٠٠٧، حضر أكثر من ٧٠ كاتباً وناشراً ٢٦ معرضاً دولياً للكتاب، بما في ذلك أهمها، في فرانكفورت وغوادالاخارا وبرشلونة. وتشجع كوبا الإبداع الحر إلى أبعد الحدود، ما يفرز نشاطاً فكرياً مكثفاً يتجلى في مختلف المنشورات التي تروج بانتظام في جميع أرجاء البلد وفي مجموعة الأعمال التي ينتجها الوسط الفني الكوبي الشديد التنوع. ولدى كوبا ٧٢٣ مجلة دورية، ٤٠٦ منها مكتوبة و٣١٧ رقمية، و٩١ محطة إذاعية. وزار المعرض الدولي الكوبي السابع عشر للكتاب لعام ٢٠٠٨ ما لا يقل عن ٤٢ مدينة وروج أكثر من ٨ ملايين نسخة من العناوين الجديدة، اقتنى الجمهور أكثر من نصفها في الأيام الأربعة والعشرين التي استغرقها المعرض، وذلك بأسعار زهيدة تعكس الأولوية القصوى التي تعيرها الدولة لهذه المسألة.

٤٦ - وينتمي الفنانون والمبدعون الكوبيون إلى منظمات غير حكومية شتى (الرقص والموسيقى والتصميم والفنون الجميلة وما إلى ذلك)، ومنها جمعية Hermanos Saíz، التي ينضم إليها، بشكل طوعي محض، أهم الكتاب والفنانين والمفكرين ومروحي أعمالهم الكوبيين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة؛ واتحاد الكتاب والفنانين الكوبيين، الذي يضم ٤٥٤ ٨ عضواً (٢٠٠٧). وبفضل الانتشار الديمقراطي الواسع للثقافة في كوبا، تسنى عقد مؤتمرات عديدة للفنانين والمبدعين، يسرت النقاش المفتوح والشامل لمواضيع شتى. ووسّع المؤتمر السابع عشر لاتحاد الكتاب والفنانين الكوبيين الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ نطاق مواضيع المناقشة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤٧ - وأحرقت مؤخراً مناقشة واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد بشأن الواقع الكوبي. وحضر ما يربو على ٥ ملايين كوبي من جميع قطاعات المجتمع ٦٨٧ ٢١٥ اجتماعاً وقُدّم أكثر من ١,٣ مليون اقتراح ونقد ومقترح.

٤٨- وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة الشعب برمته^(٣). والتدريب على استعمالها مجاني. ويؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الحصول على خدمة الإنترنت، حيث يقيد القدر المتاح من الترددات العريضة النطاق ويجعل تكاليف الربط مرتفعة، إذ لا يتيسر ذلك في الوقت الراهن إلا عبر الساتل. وتراعي كوبا المبدأ القائل بأن الموارد المتاحة ينبغي أن يستفيد منها أكبر عدد ممكن من الكوبيين. وتُمنح الأولوية لمسألة تيسير الاستفادة من خلال مراكز ومؤسسات اجتماعية وجماعية، من قبيل المدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الصحية والمكتبات ومراكز البحوث والإدارات الحكومية المحلية والقائمة على صعيد المحافظات وعلى الصعيد الوطني ومراكز الفنون والثقافة.

٤٩- **الحق في التجمع وتشكيل الجمعيات والنظائر لأغراض سلمية.** يعترف الدستور الكوبي بهذه الحقوق التي تحميها أيضاً قوانين أخرى، من بينها قانون الجمعيات (القانون رقم ٥٤) وقانون العمل، الذي يضمن الحق في التنظيم النقابي وحق جميع العمال في الاجتماع ومناقشة كل القضايا أو المسائل التي تمسهم والإعراب عن آرائهم بشأنها بحرية. وثمة ١٩ نقابة وطنية واتحاداً مركزياً. وتُمارَس هذه الحقوق على نطاق واسع في كوبا. ويعدّ المجتمع المدني في كوبا أكثر من ٢٠٠٠ منظمة، أبرزها المنظمات الاجتماعية والشعبية التي تشكلها النساء ويشكلها الفلاحون والعمال والشباب والطلاب والرواد وسكان الأحياء، والرابطة العلمية والمهنية والتقنية والثقافية والفنية والرياضية والدينية وراابطات الأخوة والصدقة والتضامن وأي هيئات أخرى تعمل بموجب قانون الجمعيات.

٥٠- **الحق في المساواة وعدم التمييز والمنظور الجنساني.** يكرس الدستور الكوبي فصلاً يتضمن عدة مواد، منها المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣، للأحكام المتعلقة بالمساواة. ويتساوى جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ويحظر التمييز بجميع أشكاله؛ ويعاقب عليه القانون.

٥١- ويُعتبر جميع المواطنين متساوين، بصرف النظر عن العرق أو لون البشرة أو الجنس أو المعتقدات أو الأصل القومي. وتعكس تركيبة الجمعية الشعبية الوطنية في حد ذاتها تنوع الشعب الكوبي. فمن بين النواب البالغ عددهم ٦١٤ ممثلون لجميع القطاعات. فأكثر من ٢٨ في المائة منهم فلاحون ومزارعون وعمال في قطاع الخدمات ومدرسون وعمال في قطاع الصحة؛ و٢٦٦، أو ما نسبته ٤٣,٣٢ في المائة من أعضاء البرلمان، هم من النساء؛ و٦٧,٣٥ في المائة من الزوج أو الملونين؛ وتتراوح أعمار ١١٨ نائباً بين ١٨ و ٤٠ سنة؛ ووُلِدَ أكثر من ٥٦ في المائة بعد انتصار الثورة. ويبلغ متوسط العمر ٤٩ سنة وبلغ نسبة ٩٩,٠٢ في المائة المرحلة العليا من التعليم الثانوي أو مستوى التعليم العالي.

٥٢- وتدير كوبا برامج عديدة لترسيخ العدالة الاجتماعية والمساواة. وقد أفادت برامج واسعة النطاق ذات منفعة عامة بصفة خاصة القطاعات الاجتماعية التي عانت الإقصاء والتمييز خلال فترتي الاستعمار والاستعمار الجديد.

٥٣- وأحرز تقدم هائل في مجال المساواة بين الجنسين. فلدى المرأة الحقوق والفرص ذاتها التي يتمتع بها الرجل. ويوجد إطار قانوني لحماية وتعزيز جميع حقوقها، بما في ذلك حقوق الجنسية والإنتاج. وقد برهنت الحكومة عن إرادتها السياسية والتزامها بالنهوض بالمرأة. ومن بين الأمثلة على ذلك خطة العمل الوطنية لمتابعة مؤتمر بيجين العالمي الرابع بشأن المرأة، التي يجري تقييم أداؤها بانتظام. وتكفل الخطة مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج. واتحاد النساء الكوبيات هو الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة.

٥٤ - وفيما يتعلق بالعمالة، تشكل النساء ٤٦,٢٣ في المائة من القوة العاملة في القطاع المدني التابع للدولة. وهن يشغلن ٣٨,٢٦ في المائة من مجموع المناصب الإدارية؛ ويمثلن ٦٦ في المائة من فئة التقنيين والفنيين المهنية في القطاع المدني التابع للدولة. وفي مجلس الدولة المنتخب في عام ٢٠٠٨، رفعت المرأة تمثيلها بنسبة ١٦ في المائة لتصبح ممثلة بنسبة ٢٥,٨ في المائة. وتمثلت خطوة أخرى إلى الأمام في مجال النهوض بالمرأة في حقل العمل في اعتماد المرسوم بقانون رقم ٢٣٤ بشأن ترتيبات الأمومة بالنسبة للمرأة العاملة، ويجيز للأب والأب أن يقررا أيًا منهما يطلب إجازة الأبوة للاعتناء بالطفل بعد انتهاء فترة الرضاعة.

٥٥ - **الحق في تقديم الشكاوى والتظلمات.** بموجب المادة ٦٣ من الدستور، "من حق جميع المواطنين أن يقدموا شكاوى ويوجهوا تظلمات إلى السلطات وأن يتلقوا العناية أو الردود المناسبة خلال فترة زمنية معقولة، وفقاً للقانون". وجميع وكالات الدولة ملزمة بإنشاء مكتب للتعامل مع الجمهور. ويتلقى منهم الشكاوى وينظر فيها ويرد عليها خلال الفترة الزمنية المطلوبة. كما تتلقى الهيئات الشعبية المحلية والإقليمية والجمعية الوطنية ومجلس الدولة والمنظمات السياسية والاجتماعية اللاتماسات والشكاوى وترد عليها في الوقت المناسب. ولدى مكتب المدعي العام إدارة لحماية حقوق المواطنين.

٥٦ - **الحق في المشاركة في الحكم.** تحمي هذا الحق المادة ١٣١ من الدستور ومواد أخرى من الفصل الرابع عشر المتعلق بمسألة "النظام الانتخابي". فبموجب المادة ١٣١، من حق جميع المواطنين المؤهلين قانوناً المشاركة في حكم الدولة، بشكل مباشر أو من خلال ممثلهم المنتخبين في هيئات سلطة الشعب، والمشاركة لهذا الغرض وفقاً يحدده القانون في الانتخابات والاستفتاءات المنتظمة التي تجري بالاقتراع القائم على أسس الحرية والمساواة والسرية. وهذا الحق مكفول بموجب قانون الانتخابات، القانون رقم ٧٢ لعام ١٩٩٢.

٥٧ - إن كل مواطن من المواطنين صاحب السلطة السياسية فحسب؛ فضلاً عن كونه مستفيداً أيضاً من موارد الدولة وثرواتها ووسائل إنتاجها الأساسية وشريكاً في ملكيتها.

سادساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٨ - حققت كوبا تقدماً هاماً في مجال أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٩ - **التعليم: حق لجميع الكوبيين.** قضت كوبا على الأمية في عام ١٩٦١ وتعمل الآن على تعميم التعليم العالي. وينص الفصل الخامس من الدستور، الذي يتعلق بمسألة "التعليم والثقافة"، على أن التعليم خدمة عامة تُقدّم بالجان. وتؤدي الدولة هذه المهمة بوصفها واجبا غير قابل للتفويض وحقاً لجميع الكوبيين دون أي تمييز أو امتياز.

٦٠ - ووفّرت الدولة الظروف المادية ورأس المال البشري لتأمين تعليم جيّد للجميع، شامل ومجان على المستويات كافة، بغض النظر عن نوع جنس الطلاب أو أفراد أسرهم أو لوهم أو دخلهم أو دينهم أو آرائهم أو أفكارهم السياسية.

٦١ - وكانت نسبة التسجيل في المدارس بمختلف أشكالها للشريحة العمرية من السنة الأولى وحتى سن الخامسة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قد بلغت ٩٩,٥ في المائة. وبلغت نسبة التسجيل للشريحة العمرية من سن السادسة وحتى الحادية عشرة ٩٩,٧ في المائة وللشريحة العمرية من سن السادسة إلى الرابعة عشرة ٩٩,٢ في المائة. ويلتحق نحو ٧٠ في المائة من

الشبان الكوبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٣ سنة بالجامعة. ولكوبا أستاذ لكل ٣٠ ساكناً. ويتلقى ١٠٠ في المائة من الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة العناية المناسبة في مدارس متخصصة.

٦٢- ويخضع التعليم لتحسين مستمر. وتشمل المشاريع المنفذة: تعليم تجهيز المعلومات بالحاسوب بداية من المستوى الابتدائي؛ وتكنولوجيا التعليم مثل التلفزيون والفيديو في كل صف؛ وإنشاء قناتين تلفزيونيتين للتعليم؛ ووضع برامج تعليم جامعي خاصة بالمسنين؛ وإنشاء وحدات على المستوى الجامعي في كل بلدية بغية إتاحة وصول الجميع إلى هذا المستوى التعليمي. ومكّن برنامج المرشدين الاجتماعيين آلاف الشبان من الوصول إلى المستوى الجامعي وأداء عمل اجتماعي مفيد.

٦٣- وفي عام ٢٠٠٧، حُصصت للتعليم نسبة ١٩,٣ في المائة من نفقات ميزانية الدولة الكوبية للتعليم. وتجاوزت كوبا بكثير الأهداف الستة لبرنامج اليونسكو لتوفير التعليم للجميع.

٦٤- **الحق في الثقافة.** تُعزز كوبا الثقافة والعلم بجميع مظاهرهما وتنهض بهما، كما هو الشأن بالنسبة إلى حرية الإبداع الفني، والدفاع عن هوية كوبا الثقافية والحفاظ على تراثها وثروتها الفنية والتاريخية. والثقافة في متناول كافة شرائح المجتمع، وجميع المواطنين، بمن فيهم المواطنون الذين يعيشون في المناطق الريفية، يتمتعون بفرص متكافئة لتطوير إمكاناتهم الكاملة. وتعتبر كوبا الثقافة أحد المصادر الرئيسية للتطور، لما تقدمه من ثراء روحي وإبداعي وعاطفي وأخلاقي وأدبي للمجتمع ولتراث الأمة المادي وغير المادي.

٦٥- ويشمل نظام التعليم في كوبا ٧٢ مدرسة فنون، ٢٠ منها على مستوى التعليم الابتدائي و ٣٧ على مستوى التعليم الإعدادي و ١٥ مخصصة لتدريب معلمي الفنون. وأثناء العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، التحق بالمدرسة العليا للفنون ١٥١١ طالباً، كما توجد كليتان للتعليم العالي في مقاطعتي هولغون وكاماغوي. وفي المجموع، يتجاوز عدد الطلاب الذين يتلقون تدريباً مجانياً في مجال الفنون ٢٧٠٠٠ طالب. وبمكّن الطيف الواسع لمجالات التعليم في جميع أنحاء البلد من الارتقاء بالكفاءات الفنية إلى مستويات عليا. وتوجد في جميع أنحاء كوبا شبكة واسعة من المؤسسات الثقافية^(٤).

٦٦- **الحق في العمل.** للحق في العمل مكانة دستورية في كوبا. ولا تخضع العمالة لتقلبات السوق. وتسترشد سياسة العمالة بالمبادئ التالية: العمالة الكاملة؛ وتساوي فرص العمل دون أي نوع من أنواع التمييز؛ وحرية اختيار العمل؛ والعمل كأساس للأمن الاجتماعي؛ ومنح مكافآت مالية لحضور دورات تدريبية؛ وإثبات أهلية الحصول على عمل؛ والحق في تقاضي أجر متساوٍ عن عمل متساوٍ؛ وحظر عمل الأطفال؛ وضمان الصحة والسلامة في مكان العمل؛ ومواصلة التدريب لغرض تحسين المهارات.

٦٧- وصدّقت كوبا على ٨٩ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما فيها سبع اتفاقيات من الاتفاقيات الأساسية الثماني. وقوانين العمل والقوانين الاجتماعية تتفق مع أحكام تلك الاتفاقيات، بل تتجاوز، في بعض الحالات، المعايير الدولية التي حددها تلك الاتفاقيات، حيث تكفل على نطاق أوسع الحقوق والمنافع والحماية لجميع العمال.

٦٨- وفي نهاية عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة البطالة ١,٨ في المائة. وتوجد برامج لمعالجة الاحتياجات الخاصة لدى النساء والشباب والمعاقين والأشخاص الذين قضوا عقوبات من جملة فئات أخرى من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦٩- وأنشأت كوبا وظيفة مفتش العمل الاجتماعي، وهو مسؤول يتلقى تدريباً خاصاً بخوِّله للعمل في لجان الصحة والسلامة في أماكن العمل. كما توفر كوبا مرافق شاملة لما قبل الولادة وبعدها وقانونها من أكثر قوانين العالم تطوراً في مجال إجازة الأمومة^(٥).

٧٠- **الحق في الصحة.** يضمن لكل كوبي الحق في الحصول على خدمات صحية جيدة مجاناً، وهو حق يكفله الدستور لجميع الكوبيين (المادة ٥٠) وقانون الصحة العامة (القانون رقم ٤٥، الفصل الأول، المادة ٤).

٧١- ويُعمل الحق في الصحة عن طريق نظام الصحة الوطني، الذي تموله الدولة تمويلًا كاملاً وله شبكة واسعة من المؤسسات على الصعيد الوطني يعمل فيها أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ عامل صحي. وتتراوح الخدمات المقدمة بين الرعاية الأساسية والوقائية والعمليات الجراحية باستخدام أحدث التكنولوجيات. والمؤشرات الصحية في كوبا مماثلة لمؤشرات البلدان المتقدمة. ومن تلك المؤشرات معدل وفيات الرضع دون سن الواحدة، الذي يبلغ ٥,٣ لكل ألف مولود حي، مع عمر مرتقب عند الولادة يبلغ ٧٧,٩٧ عاماً.

٧٢- ورغم الأثر السلبي لسياسة الولايات المتحدة العدائية والحصار المفروض على اقتناء الموارد والتكنولوجيات الطبية، تبذل كوبا جهداً جباراً للإبقاء على خدماتها الصحية على مستوى معايير الامتياز. وتسعى، على المدين القصير والمتوسط، لزيادة العمر المرتقب عند الولادة ليتجاوز ٨٠ عاماً وللحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة لأقل من ٥ لكل ألف مولود حي. ويجري تنفيذ برنامج استثماري كبير، يشمل تجديد الكثير من المستشفيات، والمصحات المتعددة الاختصاصات وغيرها من الوحدات الصحية، وتشديد مرافق جديدة مثل مراكز علم الوراثة وأجنحة إعادة التأهيل.

٧٣- وتُمنح الأولوية للبرامج ذات الأثر البالغ مثل طب القلب، والسرطان، وطب الكلى، وطب العيون وزراعة الأعضاء. وأحرز المزيد من التقدم في فحص جميع السكان من أجل تشخيص الأمراض على نحو مبكر. كما يجري تحسين فعالية بعض البرامج الأخرى، بما فيها برنامج الأم والطفل؛ وبرنامج التطعيم، الذي يضمن أعلى معدلات التطعيم في العالم؛ والوقاية من الأمراض المعدية؛ ورعاية المسنين؛ وبرامج مكافحة التدخين.

٧٤- **التعاون والتضامن على الصعيد الدولي.** وكوبا، رغم الصعوبات المالية وقيود الموارد التي تواجهها نتيجة وضعها كبلد نام يتعرض لحصار شديد من جانب الولايات المتحدة ونظام اقتصادي دولي يفتقر إلى العدل، قد أسهمت إسهاماً متواضعاً في دعم قضية حقوق الإنسان لدى الشعوب الأخرى.

٧٥- ومنذ عام ١٩٦٣ وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ شمل التعاون الكوبي في الخارج ما يربو على ٣٤١ ٠٠٠ عامل مدني في ١٥٤ بلداً، منهم ما يربو على ١٢٦ ٠٠٠ خبير وتقني صحي في ١٠٤ بلدان. وفي الوقت الحاضر، يقدم نحو ٥١ ٠٠٠ خبير وتقني كوبي خدمات في ٩٦ بلداً، منهم أكثر من ٣٨ ٠٠٠ في القطاع الصحي في ٧٤ بلداً.

٧٦- والعملية المعروفة بـ "عملية المعجزة"، وهي برنامج تضامني لجراحة العيون، ساعدت منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أكثر من ١,٣ مليون مريض من ٣٣ بلداً على استعادة بصرهم.

٧٧- وفي قطاع التعليم، أثبتت وسائل وضعها خبراء كوبيون، مثل "Yo si puerdo" ("أجل أنا قادر") و"Yo si puedo seguir" ("أنا قادر على المزيد")، فعاليتها في تعليم الملايين من الأشخاص، وبخاصة تعليم السكان

الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية والنساء في المناطق الريفية. وبحلول ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، مكّنت هذه الأساليب من تعليم ما يربو على ٣,٤ مليون شخص في ٢٤ بلداً. ويدرس في كوبا أكثر من ٣٠.٠٠٠ شاب من ١٢٤ بلداً وخمسة أقاليم فيما وراء البحار، منهم ٢٤.٠٠٠ يدرسون الطب.

٧٨- وفي الفترة ما بين عام ١٩٦١ والعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، تخرج من جامعات كوبا ما يربو على ٥٢.٠٠٠ شاب قدموا من ١٣٢ بلداً وخمسة أقاليم فيما وراء البحار، بمن فيهم أكثر من ٣٤.٠٠٠ شاب من أفريقيا.

٧٩- وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أنشئت وحدة هنري ريف الدولية لتقديم المساعدة الطبية في حالات الطوارئ إلى البلدان المتضررة بالكوارث الطبيعية. وشارك في عملها منذئذ ما يربو على ٤.٠٠٠ عامل، ٦٨٧ في غواتيمالا، و٢٥٦٤ في باكستان و٦٠٢ في بوليفيا، و١٣٥ في إندونيسيا، و٥٤ في المكسيك، و٧٩ في بيرو، و٣٥ في الصين. وقدموا المساعدة الطبية إلى ما يربو على ٣ ملايين ضحية، وأجروا أكثر من ١٩.٠٠٠ عملية جراحية وأنقذوا ٤٦٨.٠٠٠ روح بشرية.

سابعاً - حماية حقوق المواطنين

٨٠- لكوبا نظام شامل وفعال مشترك بين الوكالات، يشمل أيضاً منظمات سياسية واجتماعية، لتلقي أية شكاوى أو طلبات ترد من أفراد أو مجموعات من الأفراد تتعلق بتمتعهم بأي حق من حقوق الإنسان، ومعالجتها والرد عليها، وفقاً تنص عليه المادة ٦٣ من الدستور.

٨١- والضامن الرئيسي لهذا الحق هو مكتب المدعي العام، المكلف بموجب القانون رقم ٨٣ لعام ١٩٩٧ (المادة ٨(ج)). بمعالجة الشكاوى التي يقدمها المواطنون بشأن انتهاكات مزعومة لحقوقهم. وبموجب الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من القانون، فإن المكتب مسؤول عن إصدار أمر بإعادة الشرعية على النحو الكامل بقرار صادر عن المدعي العام. وعندما يتعلق الأمر بشكاوى ضد إجراء اتخذته هيئة ما، يتولى المدعي العام التحقيق في جميع الادعاءات، وإذا كان الشخص محقاً، يأمر بردّ حقوقه وبالتالي إعادة الشرعية. والمدعي العام مجبر على متابعة القضية حتى تسويتها النهائية ويكون قراره ملزماً للجنة.

٨٢- وبغية تعزيز هذا الدور، أنشأ مكتب النائب العام إدارة حماية حقوق المواطنين وإدارات مماثلة في كل مكتب من مكاتب المدعي العام الإقليمية. وفي البلديات، يُكلف أحد المدعين العامين بهذا المجال من مجالات العمل.

٨٣- وينظر مكتب المدعي العام، من خلال المدعي العام المعين، في التقارير والشكاوى والدعاوى التي يوجهها إليه المواطنون وفقاً للقانون ويحقق فيها ويرد عليها. وعادة ما يتابع أهم الشكاوى فريق من المتخصصين من مكتب المدعي العام، الذي ينظر في الحالات الناشئة ويتخذ الإجراءات المناسبة لمنع حدوث انتهاكات أخرى.

٨٤- ولكوبا هيئات وآليات أخرى للتعامل مع شكاوى والتماسات المواطنين المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها: المنظمات الاجتماعية، والشرطة الثورية الوطنية، وبخاصة آلياتها المكلفة بالتعامل مع الجماهير، والإدارات التي تتعامل مع الجماهير في كل هيئة من هيئات الإدارة الحكومية المركزية، ومكتب أمين اللجنة التنفيذية لمجلس الوزراء، ومندوبو المجالس الشعبية البلدية والمجالس الإدارية على صعيدي البلديات والمقاطعات، كذلك اللجان الدائمة التابعة للجمعية الوطنية، وآليات مجلس الدولة التي تتعامل مع الجماهير.

٨٥- ولكوبا ضمانات قانونية تكفل حق كل فرد، سواءً أكان كوبياً أم أجنبياً، في الدفاع عن حقوقه أمام المحاكم أو السلطات المختصة وتطالب بالدفاع عن تلك الحقوق من الانتهاكات. وهذا النظام، الموثوق تماماً والمكيف وفق احتياجات الشعب الكوبي، يخضع لتحسين منتظم لكفالة فعاليته وقدرته على الاستجابة لاحتياجات الشعب وتطلعاته.

٨٦- ولكوبا آليات وطنية أخرى لرصد وتعزيز أعمال حقوق الإنسان. ومن هذه الآليات نظام العاملين الاجتماعيين، الذين يقدمون خدمات للمجتمع المحلي ويقفون على ما تحتاجه الأسر في كوبا من دعم. وتُقدّم المساعدة الاجتماعية إلى ٤٦٢ ٣٢٨ أسرة ويستفيد منها ٥٠٥ ٥٩٩ أشخاص. ويتلقى ١٦ ١٨٠ من بين هؤلاء الأشخاص المساعدة في البيت، و٧٧,٦ في المائة منهم مسنون، و٢١,٨ في المائة معوقون و٠,٦ في المائة أمهات عاملات لهن أطفال يعانون من إعاقات شديدة.

٨٧- وستواصل كوبا العمل على تحسين نظام النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ثامناً - نظام السجون

٨٨- ألغت الثورة نظام السجون الموروث عن حكم باتيستا المستبد، وأنشأت نظام سجون إنسانياً بأتم معنى الكلمة أساسه احترام القوانين واللوائح وتطبيقها تطبيقاً صارماً. ويستلهم النظام من مبدأ إعادة تربية وتأهيل كل سجين حتى يندمج مجدداً في المجتمع.

٨٩- وأغلقت السجون البالية التي كانت تفتقر إلى أبسط المرافق. وأنشئت سجون جديدة، بعضها مغلق والبعض الآخر مفتوح، استناداً إلى معايير ومبادئ وضعها العلم الجنائي الدولي ورسختها أفضل الممارسات في معاملة السجناء.

٩٠- ومن أهم العناصر الرئيسية لنظام السجون في كوبا ما يلي:

(أ) إدخال تحسينات على قوانين ولوائح السجون، تطبيقاً للأحكام الـ ٩٥ للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛

(ب) اعتماد وتحسين نظام متدرج، يمكن السجناء من المرور عبر أنظمة مختلفة حتى إخلاء سبيلهم المشروط، نتيجة حسن سلوكهم واستناداً إلى فترة العقوبة الدنيا الواجب قضاؤها؛

(ج) وضع معايير لتصنيف نزلاء السجون بغية ضمان معالجة أفضل للمجموعات والأفراد (استناداً إلى الوضع القانوني، ونوع الجنس، والسن، والجنسية، والخصائص الشخصية، ومستوى الخطر، وما إلى ذلك)؛

(د) تشييد مبان تناسب مرافق السجون (زنزانات جماعية وفردية يتوفر فيها الهواء، والإنارة، والتهوية، والمرافق الصحية والأدوات)؛

(هـ) المشاركة الطوعية في العمل الاجتماعي المفيد المدفوع الأجر وفقاً لسلم الأجور الوطني ووفقاً ل ضمانات الصحة والسلامة في مكان العمل؛

(و) تقديم المساعدة المالية لأسر السجناء وتوفير الضمان الاجتماعي للسجناء؛

- (ز) اعتماد نظام فرعي للتعليم في السجون للدراسة العامة والتقنية، بما في ذلك تعميم التعليم على الجميع؛
- (ح) اعتماد نظام فرعي يكفل للسجناء الرعاية الصحية الأساسية والرعاية الطبية المتخصصة وطب الأسنان؛
- (ط) إقامة أنشطة في مجالات الفن والرياضة والترفيه؛
- (ي) التدريب التقني والمهني والتدريب المستمر أثناء الخدمة لموظفي السجون (الحقوقيون، وعلماء النفس، وعلماء التربية، وأخصائيو تقويم القصور، وعلماء الاجتماع، والمسؤولون الإداريون).
- ٩١- وأسس نظام السجون أرساها بوضوح الدستور، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية وقانون السجون.
- ٩٢- وتشارك وزارة الداخلية، والمحاكم الشعبية والمحاكم العسكرية، ومكتب المدعي العام والخدمات الاجتماعية ولجان الوقاية، مشاركة نشطة في دعم وكفالة احترام الشرعية في نظام السجون. ودور المدعي العام أساسي في هذا المجال.
- ٩٣- وبفضل النهج التدريجي في المعاملة داخل السجون، يمكن للسجناء أن يكسبوا فترة تصل إلى شهرين عن كل سنة من سنوات عقوبة السجن كمكافأة على السلوك الحسن، وإمكانية النقل من السجون ذات التدابير الأمنية المشددة إلى سجون ذات تدابير أمنية أقل تشدداً، وتحويل العقوبات بالسجن إلى عقوبات أخف غير احتجازية.
- ٩٤- والعنف وسوء المعاملة، البدنية والعقلية، محظوران حظراً تاماً ويمثلان جريمة بموجب القانون.
- ٩٥- ويُقدّم للسجين غذاء كاف لا تقل سرعته الحرارية عن ٤٠٠ ٢ كيلوكالوري يومياً كما يوفر له الماء الصالح للشرب. وبإمكان أسرته أن تزوده بالمواد الغذائية وغيرها من المواد في حدود ٤٠ رطلاً عند كل زيارة له.
- ٩٦- وتسجن النساء في سجون مخصصة لهن جميع موظفيها إناث مدربات تدريباً وافياً. كما يتلقى السجناء الشبان معاملة خاصة. ويسجنون في سجون الأحداث أو في أماكن منفصلة عن سجون الكبار ويتولى رعايتهم موظفون متخصصون.
- ٩٧- ويظل السجناء على اتصال منتظم بأسرهم عن طريق الزيارات، واستعمال الأجنحة المخصصة للأزواج (وهي متوفرة للزلاء من كلا الجنسين)، والمكالمات الهاتفية والرسائل. وللتشجيع على حسن السلوك، يمكن أن يُمنح السجناء أيضاً تراخيص أو زيارات خاصة لبيوتهم دون مرافقة حارس لهم. ويؤخذون إلى المستشفيات أو إلى مؤسسات مراسم دفن الموتى أو إلى الجنازات في حالة إصابة أحد أقاربهم بمرض عضال أو وفاته.
- ٩٨- وتُنظَّم الزيارات دون أي نوع من أنواع الأسلاك أو القضبان أو الزجاج أو الحواجز التي تحول دون الاتصال المباشر بين السجناء وأسرهم. وفي إطار المعاملة الشاملة للزلاء السجون، وبغية الحد إلى أقصى حد من الآثار السلبية للعزل الاجتماعي، تُنظَّم زيارات مراقبة للمراكز الثقافية والرياضية والتاريخية والاقتصادية. كما يحترم حق السجناء في اعتناق أي معتقد وتلقي المساعدة الدينية.
- ٩٩- وتُكفل لجميع السجناء الرعاية الطبية ورعاية طب الأسنان. ولنظام السجون مستشفيات، ومراكز صحية ومراكز طبية، وتوجد في كل مقاطعة مستشفيات عادية تخصص فيها أجنحة للمحكوم عليهم. وتُكفل للسجناء رعاية

طبية متخصصة في أي مستشفى من مستشفيات البلد وتقوم أفرقة طبية تتألف من طائفة من الأخصائيين بزيارات منتظمة للسجون.

١٠٠- ويوجد طبيب لكل ٣٠٠ سجين، وطبيب أسنان لكل ١٠٠٠ سجين للوقاية والدعم والرعاية المتخصصة، وممرض لكل ١٢٠ سجيناً.

١٠١- وتلقى السجينة الحامل الرعاية الطبية أثناء فترة الحمل وتنقل إلى أجنحة خاصة لتلقي الرعاية. وتتم الولادة في ظروف توازي ظروف المستشفيات بحضور موظفين طبيين. كما تتلقى السجينة الحامل وجبات غذائية خاصة محسنة أثناء فترة الحمل وحتى بلوغ الطفل سنة الواحدة؛ وتظل السجينة أثناء هذه الفترة مع طفلها كامل الوقت لضمان الرضاعة الطبيعية. وعند نهاية السنة، يمكن أن يُسلم الطفل إلى أفراد الأسرة أو يودع في دار حضانة مجاناً.

١٠٢- وتواصل كوبا تحسين نظام السجون. وترتكز بالخصوص على التعليم، لتعزيز فعالية إعادة تأهيل السجناء وإدماجهم اجتماعياً. وصُممت مبادرة "المهمة ٥٠٠" (Tarea 500) لتحويل السجون إلى مدارس، والمساعدة على إنقاذ وتوجيه الشباب والقاصرين الذين قد يرتكبون جرائم.

١٠٣- ونُظمت دورات تدريبية للسجناء في ١٠٠ في المائة من سجون كوبا يحضرها طوعياً ٩٠ في المائة من السجناء الذي يقضون حالياً عقوبات سجن. وتدرّس الدورات باستخدام تكنولوجيا الفيديو، وتلفزيون الدائرة المغلقة، والمنشورات التربوية وغيرها من المواد التعليمية، بمشورة مدرّسين من وزارة التعليم. ويوفر التعليم حتى الصف الثاني عشر، إلى جانب التدريب التقني في اختصاصات مثل البناء بالآجر، والنجارة، والتركيبات الصحية، والكهرباء، والحرف اليدوية، واللحام، والحلاقة للذكور والإناث. كما نُظمت دورات في تجهيز المعلومات بالحاسوب وفي الرياضة البدنية، وتشجّع الدولة المكتبات والأنشطة الرياضية، والترفيهية والثقافية، وكذلك أنشطة المهرجانات والمسابقات المتخصصة التي تنظم بين السجون. كما تتاح للسجناء فرصة مزاوله التعليم العالي (الجامعي).

١٠٤- وفي عام ٢٠٠٥، شُيّدت مرافق جديدة، تسمّى مراكز العمل والتعلّم، لتمكين الأشخاص المحرومين من حريتهم، المختارين على أساسيّ السلوك والانضباط من الدراسة والعمل في إطار نظام مفتوح، لكسب ثقافة شاملة.

تاسعاً - تعاون كوبا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٠٥- لكوبا تاريخ حافل من التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وقد أبدت إرادتها الواضحة في إجراء حوار صريح ومفتوح يتناول جميع القضايا، شريطة أن يسود الاحترام.

١٠٦- وفي عام ١٩٨٨ تلقت حكومة كوبا زيارة بعثة تتألف من خمسة أفراد، من بينهم رئيس لجنة حقوق الإنسان. وسلّم تقرير البعثة بعدم وجود أي حالة في مجال حقوق الإنسان في كوبا تستدعي معاملة خاصة.

١٠٧- وفي السنة التالية، أي في عام ١٩٨٩، جدّدت كوبا إرادتها للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لتابعة التوصيات الواردة في تقرير البعثة. وتوقّفت هذه العملية بفعل قرار الولايات المتحدة التلاعب بهذه العملية خدمة لأغراضها العدائية المناوئة لكوبا. وباستثناء عام ١٩٩٨، استمر ضغط الولايات المتحدة وابتزازها في حملتها المعادية لكوبا في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥.

١٠٨- وحكومة كوبا، رغم معارضتها المبدئية على هذه المناورات الزائفة، لم توقّف تعاونها مع آليات حقوق الإنسان هذه التي تنطبق عالمياً وعلى أساس غير تمييزي. وكانت كوبا من أول البلدان التي زارها في عام ١٩٩٤ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه أيالا لاسو.

١٠٩- وفي عام ١٩٩٥، دعت كوبا لزيارتها وفداً من منظمات غير حكومية دولية - هي المنظمة الفرنسية للحريات، والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، ومنظمة أطباء العالم؛ ومرصد حقوق الإنسان. وحظي ممثلو هذه المنظمات بدعم السلطات الكوبية الكامل وأبحروا ما كانوا يجمعون القيام به، بما في ذلك زيارة عدة سجون ومقابلة السجناء الذين كانت تلك المنظمات ترغب في مقابلتهم.

١١٠- وفي عام ١٩٩٨، وجهت كوبا دعوتين لزيارتها إلى كل من المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة التابعين للجنة حقوق الإنسان، اللذين قاما بالزيارتين في عام ١٩٩٩.

١١١- وقدمت كوبا بانتظام المعلومات التي طلبتها منها الإجراءات المواضيعية للجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان. وقدمت كوبا عدة تقارير دورية لهيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، قدمت تقريرها الموحد الخامس والسادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وناقشتها وتستعد لتقديم تقريرها الدوري الثالث إلى لجنة حقوق الطفل وتقريرها الرابع عشر إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

١١٢- وصدّقت كوبا على عدد كبير من صكوك حقوق الإنسان الدولية وهي دولة طرف في ٤١ من أهم المعاهدات في هذا المجال.

١١٣- وفي عام ٢٠٠٧ أدى إلغاء الولاية غير الشرعية للممثل الشخصي المزعوم للمفوض السامي لحقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في كوبا إلى تمكين كوبا من توسع نطاق سياسة التعاون تمتد لتشمل حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تلقت زيارة من السيد جان زيغلر، المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، وأكدت حكومة كوبا استعدادها لتوجيه دعوات أخرى إلى غيره من ممثلي الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقّعت كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١٤- وشاركت كوبا بنشاط في عملية إنشاء مؤسسة مجلس حقوق الإنسان ولا تزال تضطلع بدور هام في تعزيز عمل المجلس بصفتها دولة ورئيسة لحركة عدم الانحياز.

عاشراً - العوائق والمشاكل

١١٥- سياسة العداوة والحظر والعدوان التي انتهجتها حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة. يمثّل الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة عمل إبادة جماعية وفقاً للفقرة (ج) من المادة الثانية من اتفاقية عام ١٩٤٩ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وحرباً اقتصادية وفقاً للمؤتمر لندن البحري لعام ١٩٠٩. وظلّت هذه الحرب الاقتصادية سمة ثابتة من السمات السياسية التي تتبعها الولايات المتحدة ضد كوبا لفترة تناهز ٥٠ سنة. والغرض منها، كما أعلن ذلك في نيسان/أبريل ١٩٦٠، هو "التجويع وخلق اليأس والإطاحة بحكومة" كوبا.

١١٦- إن أشهر العناصر وأكثرها إثارة للتنديد بالحصار على نطاق واسع ما يسمى بقانون توريتشييلي (١٩٩٢) وقانون هيلمز - بورتون (١٩٩٦). وأحكامهما تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وتنتهك القانون الدولي. ويقدر الضرر الاقتصادي المباشر الذي تأثر منه الشعب الكوبي بفرض الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا منذ بدء تطبيق هذين القانونين قبل ٥٠ سنة خلت وحتى أيار/مايو ٢٠٠٨ بما يربو على ٩٣ مليار دولار. ومع مراعاة انخفاض سعر صرف الدولار وتقلبه على مر الزمن، يعادل المبلغ بالسعر الحالي ٢٢٤,٦ مليار دولار.

١١٧- وأثناء الفترتين الرئاسيتين لإدارة الرئيس جورج بوش، تفاقم العداء ضد كوبا إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وتقرير أيار/مايو ٢٠٠٤ لما يسمى بلجنة مساعدة كوبا حرة وإضافته الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، التي تتضمن فصلاً سرياً عن الأعمال العدائية، يفضحان نوايا سلطات واشنطن المتمثلة في القيام بما يلي: فرض "تغيير النظام" رغم إرادة الشعب الكوبي، دون استبعاد اللجوء إلى القوة العسكرية لتحقيق ذلك.

١١٨- وعانى الشعب الكوبي من غارات المرتزقة؛ والهجوم البيولوجي والهجمات عن طريق الإذاعة والتلفزيون؛ والتشجيع الخارجي على الهجرة غير الشرعية والعنفية؛ والخطط لاغتيال كبار قادته؛ والتهديد بشنّ حرب نووية في عام ١٩٦٢؛ وعانى كذلك من أعمال تخريب وإرهاب أدت إلى سقوط العديد من الضحايا وإلى تعرّض كوبا إلى نكسات كبرى في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

١١٩- وعانى الشعب الكوبي من آفة الإرهاب التي شجعت عليها أو نظمتها أو مولتها أو سمحت بها ببساطة في إطار الإفلات من العقاب حكومة الولايات المتحدة. ونفذت ٦٨١ عملية إرهابية ضد الشعب الكوبي واجتياحها للمرتزقة، وجميعها مثبتة وموثقة، إلى فقدان ٣ ٤٧٨ رجلاً وامرأة وطفلاً، فيما أصيب ٢ ٠٩٩ كوبياً بإعاقة بدنية مدى الحياة. ومع ذلك لا يزال خمسة شبان من محاربي الإرهاب والمدافعين عن حقوق الإنسان للشعب الكوبي محتجزين تعسفاً في الولايات المتحدة ومعرضين هم وأسرههم لأبشع أنواع التعذيب النفسي.

١٢٠- انتداب المرتزقة وتمويلهم واستخدامهم لتنفيذ سياسة حكومة الولايات المتحدة المعادية لكوبا. يتمثل الهدف الرئيسي للعدوان على الأمة الكوبية ومعاداتها في تجنيد وتوجيه مرتزقة عملاء لسياسة الولايات المتحدة المعادية لكوبا على الأراضي الكوبية ذاتها وتزويد هؤلاء المرتزقة بالدعم اللوجستي والمالي.

١٢١- وكيف المرتزقة العاملون لصالح السياسة الإمبريالية المنتهجة ضد الشعب الكوبي أساليب عملهم وفقاً لاحتياجات ومراحل استراتيجية العدوان. وتحول أفرادها من غزاة إلى إرهابيين ومن إرهابيين إلى مدافعين وهميين عن حقوق الإنسان. وتلجأ الحملات السياسية والإعلامية المعادية لكوبا إلى أشد التقنيات ووسائل التضليل الإعلامي تعقيداً.

١٢٢- وزادت بقدر هائل الاعتمادات والموارد المخصصة للتجنيد والأجور في سبيل تنفيذ سياسة حكومة الولايات المتحدة المعادية لكوبا. ففي السنتين الماليين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، خصصت إدارة بوش ٨٠ مليون دولار للعمليات الحكومية الرامية إلى فرض "تغيير للنظام" في كوبا. وحُصص قدر أكبر لتمويل العمليات السرية التي تنفذها أجهزة المخابرات.

١٢٣- ويمثل إنشاء وتمويل ما يسمى "الشقاق الداخلي" المزعوم وتغطيته من جانب وسائط الإعلام الدولية أعمالاً تجارية مربحة لا للمرتزقة المنتدبة في كوبا للعمل ضد شعبها فحسب، بل أيضاً وبالأساس للمافيا الإرهابية من أصل كوبي في ميامي.

١٢٤- ويدافع الشعب الكوبي عن ثورته، التي تضمن حريته وسيادته وتكفل احترام دستوره وقوانينه. ويعاقب عملاء القوة الأجنبية الذين يسعون إلى تدمير الشعب الكوبي على الجرائم التي يرتكبوها، وذلك دوماً وفي جميع الأحوال وفقاً لأرقى المعايير الدولية للعدالة والإنسانية.

١٢٥- **الظواهر المناخية.** كان للخراب الناجم عن الأعاصير والعواصف المدارية دوماً أثر سلبي إلى حد ما في كوبا. ويمثل التأثير المشترك للإعصارين الأخيرين غوستاف وأيك اللذين اجتاحا أراضي كوبا بأكملها تقريباً أشد التأثيرات دماراً في تاريخ هذه الظواهر من حيث مدى الضرر الذي أحدثاه. ورغم أن التدخل السريع والفعال لحكومة كوبا ووحدات دفاعها المدني قد حال دون تفاقم الكارثة وساعد على الحد من الدمار، فقد كان الضرر شديداً. وقُدِّرت الخسائر مبدئياً بمبلغ يناهز ٥ مليارات من الدولارات؛ إضافة إلى الزراعة، وقطاع السكن الذي كان من أشد القطاعات تضرراً، حيث لحقت الأضرار بما يربو على ٤٤٤ ٠٠٠ مسكن، دُمر ٢٤٩ ٦٣ مسكناً منها تدميراً كاملاً.

١٢٦- **حملة حقوق الإنسان ضد كوبا في الأمم المتحدة.** إن التنديد غير المشروع بكوبا لفترة سنوات من جانب لجنة حقوق الإنسان البائدة (١٩٩٠-٢٠٠٥) واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة (١٩٩٢-١٩٩٧) شكّل عنصراً أساسياً في سياسة حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة المعادية لكوبا. وكان الهدف منه إيجاد ذريعة لمواصلة وتكثيف سياسة العداوة والحصار والعدوان على الشعب الكوبي.

١٢٧- ويمثّل قرار مجلس حقوق الإنسان إلغاء ولاية من يسمى بالمثل الشخصي للمفوض السامي لحقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في كوبا إجراءً تاريخياً عادلاً واعترافاً بالطبيعة غير الشرعية والتمييزية للتدابير المتخذة ضد كوبا طوال ٢٠ عاماً.

١٢٨- وتأتي كوبا إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل وهي مستعدة لمناقشة أي موضوع، شريطة احترام سيادتها وكرامتها. غير أنها لن تعترف بوجاهة أي أحكام قيمية تستند إلى وثائق أعدتها الآليات الخاصة المعادية لكوبا والمنشأة بموجب قرارات فرضتها الولايات المتحدة على لجنة حقوق الإنسان السابقة.

حادي عشر - الاستنتاجات

١٢٩- رغم ظروف التخلف الموروثة عن الماضي الاستعماري والاستعماري الجديد، والحصار الشديد المفروض من جانب حكومة الولايات المتحدة، ووجود نظام اقتصادي دولي غير عادل وغير متكافئ حمل كوبا على إيجاد مكان لها فيه، والأثر السلبي للأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية المتزايدة التواتر والتدمير، تمكّن الشعب الكوبي من إحراز تقدم هام ولا يزال يعزز إنجازاته الثورية بهدف بناء مجتمع أكثر عدلاً وحرية واستقلالاً وإنصافاً وديمقراطية ورحمة وشمولاً. وتستند قوانين دولة كوبا ومؤسساتها ووظائفها إلى ممارسة السلطة من جانب الأغلبية العظمى للعمال والمثقفين وأصحاب المهن والفنانين. وكوبا مجتمع مدني هائل ونشط. ويشارك الكوبيون على نحو فعال ومنتظم في عمليات صنع القرار، لا في المجالين السياسي والانتخابي فحسب، بل أيضاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٣٠- وما انفكت سياسة العداوة والحصار والعدوان لحكومات الولايات المتحدة المتعاقبة تجاه كوبا تشكل عائقاً خطيراً يحول دون تمتع الكوبيين تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في الحياة، والسلام، وتقرير المصير والرقي. وفضلاً عن ذلك، تنتهك هذه السياسة عدة حقوق من الحقوق الأساسية للشعب الكوبي.

١٣١ - وتتعاون كوبا مع جميع الإجراءات والآليات غير التمييزية والشاملة لنظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وهي مستعدة لمواصلة التعاون الدولي والحوار الحقيقي بشأن حقوق الإنسان.

١٣٢ - وسيواصل الشعب الكوبي التمسك بثورته والدفاع عنها، وهي الثورة التي مكّنت من إعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل شخص في هذا البلد. وسيعمل الشعب الكوبي على جعل الثورة أكثر فعالية وإنتاجية واستدامة. وسيواصل بكرامة واعتزاز ضمان حقوقه في تقرير المصير، والرّقي والسلم وفي إرساء نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف. وسيواصل بعزم وثبات تطبيق الأعمال الجيدة والأفكار العالمية لزعيمه الوطني خوسيه مارتّي، صاحب المقولة "الوطن هو البشرية".

Notes

¹ Por las limitaciones establecidas al número de palabras para la elaboración de este documento, no será posible aplicar un enfoque de género a cada artículo, sustantivo y adjetivo.

² Cuba es Estado parte de numerosos instrumentos internacionales en la materia, entre ellos: la Convención Internacional sobre la Eliminación de todas las Formas de Discriminación Racial; la Convención sobre la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación contra la Mujer; la Convención sobre los Derechos del Niño; el Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la venta de niños, la prostitución infantil y la utilización de niños en la pornografía; el Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la participación de niños en conflictos armados; la Convención Internacional sobre la Represión y el Castigo del Crimen del Apartheid; la Convención de la UNESCO contra la discriminación en la educación; la Convención contra la Tortura y Otros Tratos o Penas, Cruels, Inhumanos o Degradantes; la Convención Internacional contra el Reclutamiento, la Utilización, la Financiación y el Entrenamiento de Mercenarios. En febrero de 2008, Cuba firmó el Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos y el Pacto Internacional de Derechos Económicos, Sociales y Culturales.

³ El país contaba al cierre de junio de 2008 con más de 570 mil computadoras, que equivalen a 5,1 PC por cada 100 habitantes, un 70 por ciento de las cuales están conectadas en red. Existen 2 180 dominios - solo en la extensión .cu - y más de 3 500 sitios en Internet. El uso social de las TIC permite, que a pesar de las limitaciones del bloqueo al acceso a las tecnologías y a la conectividad por fibra óptica submarina internacional, tengamos más de 1 336 000 usuarios de servicios de Internet, de ellos 327 mil usuarios que navegan por Internet pleno.

⁴ Existen en el país, entre otras instalaciones culturales, 376 librerías, 20 casas de la trova, 514 salas de video - incluyendo 334 en los videos club juveniles -, 377 bibliotecas públicas, 290 museos y 3 carpas de circo. Más de 2 mil 500 promotores culturales profesionales se desempeñan en Consejos Populares, circunscripciones y asentamientos poblacionales.

⁵ La presente ley garantiza la licencia de maternidad pagada al 100 por ciento durante 18 semanas (seis prenatal), más una extensión de dicha licencia con el 60 por ciento de la remuneración hasta un año después del nacimiento del niño, con el derecho de reintegración al puesto de trabajo una vez concluida dicha licencia.

— — — — —